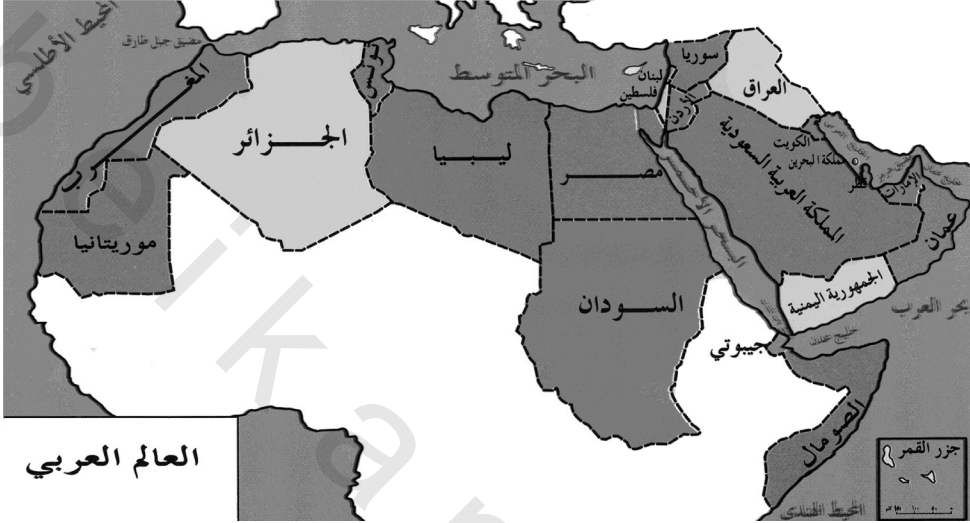


بسم الله الرحمن الرحيم



يخرج العالم العربي اليوم (٢٠١١م)، ليطل على الدنيا في مرحلة خطيرة من تاريخه بينما هو يعاني حالة من التمزق والتناقضات والخلافات العميقة بين الأنظمة القطرية، ويعاني إقامة المحاور السياسية والاقتصادية والأيدولوجية المتصارعة والمتجددة، المعلنة وغير المعلنة عربياً وإقليمياً ودولياً. ففي ظل عصر العولمة.. عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.. والشركات المتعددة الجنسيات.. وإزالة الحواجز بين الدول بشكل غير معهود أمام انتقال رؤوس الأموال، يجد العالم العربي نفسه في حالة من الارتباك والضعف والتبعية للدول الأخرى، بينما هو يمتلك الإمكانيات الهائلة المادية والبشرية، مما يؤهله لكي يكون دولة عظمى يُنظر لها باحترام، ويخطب ودها الآخرون ليقيموا معها أوثق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية على قدم المساواة والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال.

نعم.. إن العالم العربي هو كذلك الآن، وكما كان إبان الاحتلال العثماني الذي تستر بالدين.. فالأمة العربية في هذا الزمن تعيش فترة من أشد أدوار حياتها دقة وأعظمها خطراً، تتقاذفها فوضى فكرية بعيدة المدى بليغة الأثر، تحتلها نزعات متباينة تتجاذب في نواحي حياتها حتى صارت شيعاً وأعراباً يملكها الهيجان الفكري والعاطفي، فتحوّلت إلى فرق متنازعة وطوائف ومذاهب وتيارات متناحرة لا تمكث عند غاية، ليت هذا الهيجان يأتي به الفلاسفة العرب الحقيقيين وحدهم، ويكون الاحتكام به فقط إلى آرائهم، نابغاً من خصوصية الثقافة العربية وقيمها المثلى.

لكن التيه والتخبط قد حدث بالفعل وما زال يحدث ولو أنه ليس بنفس الوتيرة، وتلك هي المسيرة التاريخية التي يتم خلالها التطور الذي يحدث في تشكيل الفكر القومي العربي الحديث وإن كان لم يكتمل بعد. لقد كان من الطبيعي والحال هذا أن تلتفت الأمة إلى مفكرها لمواجهة هذه الفوضى والهيجان التائه، وذلك للبحث عن منابعها الخفية ومصادر قوتها.. الآخرون يتطورون ثم يغتنون بعكس الأمة العربية التي تصيب من الغنى المادي في هذا العصر بسبب عائد البترول قبل أن يحصل الإنسان فيها على منارات المعرفة ويشرع في الإنتاج ويقضي على الأمية.. الأمية تتجاوز الأربعين بالمائة.. العرب بصفة عامة أغنياء بالمادة وبالمصادر الطبيعية، إلا أنهم فقراء لأنهم غير منتجين.

هل حقاً نحن أمة تفتقر إلى الشعور القومي الصحيح الذي يوحد جهودنا ويدفعنا إلى الإنتاج؟ أم أن الشعور القومي يحتل العقول والأرواح والأفئدة في كل مكان، لكننا لا ندري كيف نحوله إلى أداة عمل. فالإنجاز القومي والعمل الكامل يتطلب أن ننظر في الحاضر ملياً ونستنبط الماضي جلياً وننتطلع للمستقبل بأفئدة ملؤها الأمل، ونكبر على الحوادث الآنية ونترفع عن القضايا الجانبية التي تتخبط فيها الأمة، وننفذ إلى لب حياتنا الحاضرة وجوهرها لكي نفهم حقيقتها ومعناها. لهذا كان من الأهمية بمكان أن نلتفت إلى الشخصية العربية التي أوجدها محيطها الطبيعي وميراثها الاجتماعي والثقافي، وملتفت أيضاً إلى الحضارة العربية التي كادت أن تغطي كل

شيء في حياتنا من وسائل الثقافة إلى أدوات الترفيه إلى المأكل والملبس إلى وسائل النقل والاتصال، ونقارن ونتعظ ونستفيد لكي نطفو وننجو.

إذا كان للأمة العربية خصوصية ثقافية وتاريخية، فأول واجب قومي هو الاهتمام بعنصري اللغة والتاريخ لأنهما يكشفان روح هذه الأمة ويسبران أغوار عمقها، وذلك بالعمل على استدعاء فكرة القومية العربية من خلالهما وعرضها وتعميمها لكي يتجانس وعي العامة بها، وهنا لا بد من الاعتراف بأن الشخصية الداخلية للأمة العربية ما زالت غامضة إلى حد ما. الأمة العربية ذات الملايين من البشر تؤلف قوى جسدية وعقلية وروحية لا يُستهان بها، صنعها تاريخها في كل فترات المتعرجة. القضية أن أكثر هذه القوى الجسدية لا زالت محيدة وفي حالة خمول وما زالت كامنة في الكيان البشري للأفراد منتظرة لمن يطلق عنانها.

لا يوجد عرق من البشر متفوق على آخر، لأن مكونات الإنسان العربي هي مكونات أي إنسان آخر، فالإنسان في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي اليابان وفي الهند وفي إفريقيا وفي بلاد العرب وغيرها هو نفسه. لكن الإنسان الذي تتاح له الفرص يبدع دائماً في المجتمع الذي يعيش فيه، الإفريقي والعربي المهملان في بلادهما، حينما يذهبان إلى أمريكا أو أوروبا، يصبحان طبيبين ومهندسين ومحاسبين ومستشارين وعالمين.. لماذا؟ هذا ما سنراجع ونتحاور به مع الذات مباشرة وبالمجاز في هذا الكتاب ..

المؤلف

obeikandi.com

تمهيد

أعلم جيداً بأن هناك من سيقول بعد قراءة هذا التمهيد أو من سيقع نظره عليه في الوهلة الأولى، أن الكاتب سيتناول مفهوم الوحدة العربية بشطحات هُيام جميلة لا تعدو عن خيالات هائمة وتائهة بل هاربة من الواقع العربي المقعد الغير معروف مرضه الحقيقي وليس أكثر من ذلك. أيضاً منذ مدة ليست قصيرة نما وشاع عند بعض النخب العربية شعور بأن قضية الوحدة العربية، لم تعد تحتل المكان الأول كما كانت في السابق عند المواطنين العرب. لكن الشيء الذي لا يستطيع أن يشكك به أحد، هو، أن الشعوب العربية تعيش على أرض العرب التاريخية ذات الخصائص الواحدة وما هي في الحقيقة إلا شعب واحد. وما التجزئة على أرض الواقع إلا أنها بفعل القوى الأجنبية، فالواقع في هذه الحالة هو باطل، وما بني على باطل فهو باطل، وإن كان قد بني على واقع ظرفي بفعل القهر الناتج عن التجزئة القطرية. إن التنمية العربية الشاملة نتيجة وحدة القرار السياسي العربي أو الوحدة السياسية العربية هي معالجة تنموية لواقع المجتمعات العربية التي تمر في ظروف حالكة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحتى الثقافية التي كان يظن البعض أنها بمأمن، فكيف منا من يعتبر بأن الوحدة شطحات وأحلام وخيال؟

إن الوحدة العربية في الوطن العربي هي فعل تاريخي جماعي، والعروبة هي الهوية الوحيدة لتواجد النسيج البشري الذي يسكن ما بين المحيط والخليج، كما أن العروبة أيضاً لا تخضع لإنكار الرغبات الفردية أو رفضها للوحدة. ولأن العروبة تختص بشعب واحد، وأن هذا الشعب قد غادر مرحلة تكوينه منذ زمن طويل وله خصائص محددة، فإن حالته تقتضي أن تكون له دولة شاملة، وإن لم توجد فمن الطبيعي أن يبحث هذا الشعب عن دولته الوحوية الغائبة. فلا تحتاج الأمة العربية

أن يكون هناك نظام إقطاع وكنيسة وثورة دينية إصلاحية كما حدث في أوروبا حين ظهر عصر القوميات بدافع زيادة الربح والإنتاج وازدهار التجارة وبناء المدن واستدعاء الخدمات والقوانين إلى آخره لكي تتفجر فيه دوافع الدولة القومية. المجتمع العربي تجاوز مرحلة التكوين التي عايشها الغرب بسبب الدافع الاقتصادي. المجتمع العربي لم يكن في عجلة من أمره لكي يؤكد تكوينه القومي، لأن التكوين وجد منذ أزمان بعيدة حينما عاش العرب معزولين في بيناتهم الصحراوية التي جعلت تكوينهم القومي لا يقوم على إنجازات الطبقة الوسطى وازدهار التجارة والصناعة بل قام على القيم وعلى الموروث الثقافي بما حفل به التاريخ العربي الإسلامي. من هنا كانت الخصوصية القومية العربية التي ظلت صامدة أمام كل العواصف التي ما زالت تتعرض لها من القوى التي تريد أن تبقي التجزئة واقعا وحياة. إن من العبث أن يطلق الغرب على مواطني كل قطر عربي على حدة أمة. فيقال الأمة القطرية والأمة الكويتية والأمة المصرية .. الخ. وكأن تلك الأقطار ومواطنيها ليس لهم علاقة ببعضهم، وكأن من يعيشون فيها ليسوا شعبًا واحدًا.

إن الوحدة العربية فعل تاريخي موجود ومتحقق، وهي رؤية حضارية سواء غابت دولتها أم وجدت، وأكبر برهان على ذلك أن الوحدة قامت بين قطري مصر وسورية في عام ١٩٥٨م بكل سهولة بسبب الشعور القومي العارم حينما توفرت الظروف الموضوعية، ولم تكن تلك الوحدة بهدف أي عامل اقتصادي أو مصلحة كما هو دافع الدول الأوروبية.

لقد كان لمحاولة العرب الانفصال عن العثمانيين ثم ظهور عوامل التجزئة التي رعاها الغرب، إنما يعود إلى الأطماع الأوروبية، التي عملت على هدم الخلافة العثمانية، ونكثت الوعود التي أعطتها الغرب للعرب، لكي يحاربوا مع الحلفاء ضد العثمانيين. وهو ما نتج عنه نشوء الكيانات القطرية العربية وحرمان العرب من دولة الوحدة الكبرى. كما أن انفصال الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١م رغم كل ما قيل عن أسباب الانفصال محليًا، إنما كان غرض الغرب من التآمر على

الوحدة، هو، لإلحاق المناطق العربية كل على حدة بمناطق النفوذ في المنظومات السياسية والاقتصادية للقوى الكبرى.

والأمة العربية منذ ما يزيد عن قرن من الزمان تموج بتقلبات فكرية يصارعها المصلحون القوميون العرب خلال البحث عن علاج الحالة التي أبقت هذه الأمة لا تتقدم، ويتبين بأن أصل هذا العجز هو الدكتاتورية التي حكمت في كل قطر وما زال الكثير منها موجودا. تلك التي صارت تصبغ نظام الحكم بشخصية الفرد أو بعائلته والأمران سيان. وأما إذا أريد العدل فإن الاستبداد السياسي علاجه هو الشورى الدستورية (الديمقراطية) أي التمثيل البرلماني في المجتمع. وخلال السنين الطويلة التي تجاوزت المائة عام الأخيرة، ظل يتوهم كل باحث بأنه أصاب الهدف، لكن سرعان ما كان يكتشف انه لم يصب شيئا (وكأنك يا أبو زيد ما غزيت).

لو قال أحد منا بشجاعة غير عادية، إن أصل الفشل القومي هو الأصولية الدينية، فسرعان ما يصيبنا التيه ونصير نتلفت يمنة ويسرة، ونصير نسأل أنفسنا، لماذا يستخف الناس بالدين؟ ولو قلنا بأن مرض الأمة العربية هو اختلاف آراء أبنائها في الأمصار والأقطار فسرعان ما يتوه المنظرون لتحديد سبب الاختلاف لكثرة ما يطرحون من أسباب. ولكن قبل هذا ما هي الدكتاتورية؟ أليست هي الاستبداد؟

الدكتاتورية هي أن يغتر المرء برأيه الشخصي فقط، وينكر على الآخرين آراءهم. وبلغة السياسة هي سلوك شخص أو جماعة في مصادرة حقوق الآخرين بلا خوف. إذن معنى الاستبداد بالمطلق هو سلطة الحكومة التي تتصرف بشؤون الشعب كما يحلو لها بلا خوف من محاسبة أو مساءلة أو رادع.

إن أسوأ أنواع الاستبداد هي حكومة سلطة الفرد المطلق.. قد يكون زعيم ثورة أو ملك أو رجل دين. المستبد يتحكم في شؤون الناس بمزاجه الشخصي وإرادته لا بإرادتهم، ويسوسهم بهواه وقناعاته لا بشريعتهم، وهو في الوقت نفسه يعلم أنه يغتصب حريتهم ويمتهن كرامتهم ويذلهم، ويعلم بأنه يكتم أفواههم فيمنعها من نطق الحق حتى لا يطالبوه بحقوقهم. إن عوام الناس هم كالصبية النيام لا يعرفون شيئا عن عالمهم، والواعون المثقفون هم الراشدون المتنورون العارفون، إن

نفخوا في العامة صحوا وإن نادوا عليهم استجابوا، وإلا كان نومهم سبيلهم للموت.. إلى متى سيظل العامة في هذه الأمة نائمين؟

لهذا لا بد من معرفة العلاقة بين الاستبداد والدين والعلم والكرامة والثروة والتربية والتحضر.. إلخ. لا بد أن يدرك الناس بجرأة وعمق غير عادي ويكتشفوا الألم المتشرب في أرواحهم كعشاق للحرية، ليس عاطفياً وإنما عقلياً ووجدانياً قبل كل شيء. يجب أن يهتم الفرد العربي بمستقبل أمته لأن أمنه وحدوده هي الثغور والأطراف البعيدة لهذه الأمة، تلك الأمة التي فقدت مكانتها بين الأمم ومكانها تحت الشمس بسبب تفرعات كبت الحريات والتجهيل والقمع، والاستكانة والخضوع والخنوع، لكن كيف يمكن أن يصبح الفرد مهتماً. لو أن كل مواطن عربي عمل بمسؤولية ما يستطيعه من أداء مهما كان صغيراً أو قليلاً، فإن الحال لن يكون كما هو عليه الآن. إن الثقافة العامة في المجتمع شيء هام وخاص تميزه عن أي مجتمع آخر، لأن سلوك الفرد فيه هو نتيجة لكل مكونات ما أتى منه الفرد وما أحاطه من بيئة وظروف وما تناول من غذاء وما تعلم وما اكتسبه من أسرته إلى آخر مشاهداته من سلوكيات الآخرين في محيطه وما كان يفضلته الغالبية في مجتمعه. لهذا مهما فتحت أبواب الثقافة العربية لأي فكر الجديد قادم من خلف الحدود فلن يجد له سكناً ولا مكاناً إلا إذا امتزج بخصوصية الثقافة العربية وتلاءم معها، لكي يضحى الناتج إبداعاً بلمعان الجديد وبعقب عبير الثقافة المحلية.

في بداية إقامة أسرتي في مدينة مونتريال بكندا منذ ربع قرن (الآن ٢٠١١م)، ما كدنا نبتاع بيتاً للأسرة في إحدى ضواحي المدينة حتى إذا بزوجتي في ضحى أحد الأيام، تناديني بينما كنت أتصفح الجريدة اليومية وأنا أجلس إلى طاولة السفرة، كانت الزوجة في تلك الأثناء تلقي نظرة من النافذة على الشارع المتقاطع مع الشارع الذي يقع عليه بيتنا، قالت، "هيا تعال وشاهد؟" قلت ماذا أشاهد؟ قالت: "انظر ماذا يفعل ذاك الجار الذهاب إلى صندوق بريد بيته ليحضر بريده؟"

في منطقتنا كما هو عام في مدينة مونتريال، تضع مصلحة البريد في كل حارة صناديق بريد خاصة لكل بيت على ألا يبعد مجمع صناديق البريد عن أي بيت

مسافة تزيد عن المائة متر، وكان كل صندوق بريد خاص يحمل رقم كل بيت في الحارة ويفتح ويغلق بمفتاح صاحبه. فكان شيئاً طبيعياً أن نشاهد أحد الجيران ذاهباً ناحية مجمع تلك الصناديق الصغيرة أو عائداً منها.

تحت إلحاح الزوجة تمللت وتركت الجريدة وانتصبت واقفاً، واتجهت صوب مكان وقوفها. فشاهدت رجلاً يبدو في منتصف الأربعينات أو أكثر قليلاً، كان ينظر إلى الأرض بينما هو يسير متجهاً إلى مجمع صناديق البريد. كان يتلفت أمامه يمنة ويسرة وفي أكثر من ناحية، كأنه كان يبحث عن أشياء على الأرض. شاهدت الرجل عن بعد في أكثر من مرة، يتوقف وينحني ويلتقط أشياء صغيرة عن الأرض بيده اليمنى ويصر عليها بقبضة يده اليسرى. عندما اقترب أكثر وعبر أمام منزلنا شاهدت الرجل وقد كان يلتقط قطع النفايات الصغيرة، جزء من ورقة كلينكس – غلاف حبة شكولاتة تركها طفل – عقب سيجارة – وما شابه مما كان يتبقى أحياناً بعد ذهاب أطفال الحارة حينما كانوا يفرغون من اللعب في الشارع. كان الرجل يجمع هذه النفايات وكان يقبض عليها بيده ويسير مكماً إلى وجهته. فإذا كان متجهاً إلى مجمع صناديق البريد كان يلقي بها في صندوق النفايات الكائن هناك، وإذا كان عائداً إلى بيته كان يأخذها إلى سلة المهملات في البيت.

إن الرجل الذي تحدثنا عنه لم يكن مكلفاً بأن يفعل ما كان يفعله في حارتنا، لكنه رأى من واجبه كأحد من يسكن فيها أن يفعل ما يستطيع لكي يرفع من نسبة نظافة البيئة التي يعيش فيها. لم يكن رد فعل أسرتي وربما رد فعل الكثير من أصحاب البيوت الأخرى إلا أن أصبحنا حريصين وحساسين ألا نترك شيئاً ملقى على الأرض في الشارع أمام بيوتنا.

ما ذكرناه عن الرجل المتواضع المحب لنظافة بيئته ليس شيئاً نادراً، فما هو إلا مثال لسلوك الإنسان المتحضر والإنسان المحب لوطنه ومجتمعه الذي يتجاوز حتى القانون عطاء في التفاني في الأداء العام.. القانون في كندا يحاسب ويعاقب ويغرم كل من يلقي أشياء في الأماكن العامة في غير مكانها، لكنه لا يجبر الإنسان العادي أن يجمع النفايات التي تركها الآخرون في الشارع إلا إذا كان عامل نظافة ويتقاضى على عمله أجراً. إذا كان وعي ذاك الرجل وهو عينه من مجتمعه قد قاده إلى ما كان

يفعل، فيمكننا تخيل كيف يقتنع المواطنون بصفة عامة بتطبيق القانون، الذي من خلاله يشعر الجميع كأنهم أسرة واحدة تحافظ على قريتها ومدينتها وحارتها ووطنها ككل.

في معظم بلادنا العربية العتيدة مثلاً، يتراوح تطبيق قانون وضع حزام الأمان في السيارات، قليل من بلادنا تطبق قانون استعمال حزام الأمان، وبعضها يطبقه فقط عند السير على الطرق الخارجية أو خارج المدن الكبيرة، ومجتمع عربي آخر يقبل بتفسير القانون بأن يطبق في المدينة وليس في الريف. وهذا يدل على مستوى القناعة بأهمية استعمال حزام الأمان في السيارات في كل مجتمع. أما في البلاد المتطورة كأوروبا وشمال أمريكا مثلاً فإنها تطبق قانون استعمال حزام الأمان في كل الأوقات ما دامت الآلية تتحرك. قس على ذلك تطبيق باقي القوانين التي لها علاقة بسلوك الفرد في الأماكن العامة. المجتمعات المتقدمة تضع القانون ولا تترك الفرد يتحايل أو يتهاون في تطبيقه، فمن هنا ندرك أن قوة أي أمة ونفوذها لا يأتيان من فراغ، وإنما من التربية التي توجد الرأي العام المستنير في مجتمعها ومن تطبيق القانون الذي لا يثبت على حال في كل مجتمع حي فهو خاضع باستمرار للتطوير والتعديل والتبديل لأن ساعة الزمن تدور والعالم يتغير.

لذلك فإن الإنسان هو الذي يصنع حياته على الأرض، وهي متغيرة مع الأزمان، وليس من الصواب أن ترتعن بيد السياسي الذي يستفرد بالسلطة أو رجل الدين الذي يدعي امتلاك الحقيقة بينما هو يجهل قيم دينه، أضف إلى أن العلاقة النفعية المتبادلة بين الاستبداد والدين غير شريفة، لأنها بين القهر الديني والتسلط السياسي من قبل أنظمة الحكم.. المستبد يخلط كل شيء ويبدل أولوياته متى ما أراد ما دامت الرعية غائبة لا تحاسب ولا تراقب. وهذا يشير إلى اتفاق العلماء في التاريخ الطبيعي للأديان على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني عند المجتمعات الدينية. ومن العلماء من يقول إن لم يكن هناك توليد للاستبداد فهما لا يختلفان، لأن بينهما رابطة الحاجة إلى التعاون لتلبيين مواقف الإنسان والسيطرة عليه خصوصاً حينما يفسر العلماء الدين كل على هواه ويشتتوا عقول العامة من الناس ويضحى الخلاف روحياً، والشاهد على ذلك تعدد المذاهب والمرجعيات الدينية

في الأديان السماوية الثلاث، وفي النهاية يتحمل الدين وزر ما يصنعه العلماء من خلافات يجعلونها مقدسة والمقدس حقيقة والحقيقة لا تناقش فيجمد الناس كل في مكانه وتلجم الألسنة ويحرم عليها النطق، فلا يكون هناك اعتراض ولا تطور. يقول الإصلاحيون المحررون للفكر، إن التعاليم الدينية كالكتب السماوية مثلاً، تدعو البشر إلي خشية قوة عظيمة هائلة لا تدرك العقول كنهها، هي قوة تتهدد الإنسان بكل مصيبة في الحياة فقط.. هذا عند البوذية واليهودية (لا جنة ولا نار). وبعد الموت عند المسيحية والإسلام (الجنة والنار) حيث تفتح هذه التعاليم أبواباً للنجاة وراءها نعيم وسعادة، وعلى الأبواب يقف حجاب لا يسمح بالدخول إلا بعد الحساب. يقال أيضاً بأن السياسيين يبنون كذلك استبدادهم وتسلطهم على الناس في الحياة الدنيا على أساس من هذا القبيل، يخيفون الناس بالتعالي الشخصي والترفع الحسي، ويستعبدونهم بالقوة والقهر وسلب المقومات والمصادر التي تمدهم بالقدرة على الاعتراض والتغيير كالمال وغيره من المقومات ويحيلوهم خاضعين يعملون من أجلهم كما لو أنهم مملوكون كالعقارات أو كالبهائم التي يركبون ظهورها ويخدرونهم بعبارات مثل، أسرتنا في الوطن.. وأيها الشعب العظيم.. أيها الإخوة المواطنون.. أمتنا الناهضة.. الخ.

يرى الإصلاحيون من أمثال "عبد الرحمن الكواكبي"، أن التشابه في الاستبداد بين القهر الديني والتجهيل للناس بسبب سلوك بعض المرجعيات الدينية وبين القهر السياسي من قبل بعض الزعماء الذين يضعون أنفسهم بالاستبداد فوق الجميع، يتمثل في ناحية تقزيم دور الأمة بسبب حرمان العامة من مساهمة هؤلاء الظالمين. بعبارة أخرى يصير العوام لا يميزون معبودهم الخالق عن جبارهم المستبد. لهذا يخضعون للجبايرة كخضوعهم لله جل شأنه. بل وأنهم يكذبون على الله ويخافون الجبايرة أكثر من الله، لأن عقاب الله مؤجل والجبايرة يؤذون في الحياة الدنيا.

ويرى الإصلاحيون بأن بين الاستبداد السياسي والديني ارتباط، متى وجد أحدهما في شعب أتى بالآخر عنده، ومتى غاب اختفى معه، وإن صلح أحدهما صلح الثاني، وأن الدين في العادة أقوى تأثيراً من السياسة سواء إصلاحاً أم إفساداً، وقد لمسنا

هذا حينما قبل الغرب الإصلاحات البروتستانتية حينما أثر التحرير الديني في الهيكل السياسي للمجتمعات الغربية، فما من أمة انحرف علماؤها عن الدين السليم وقادوها في اتجاه عبادة الأشخاص والأنظمة إلا واختل نظام دنياها.. كبار العلماء ومفتي الديار في البلاد العربية ما زالوا يعينون من قبل السياسيين.. لهذا يقول العارفون إن السياسة والدين يمشيان جنباً إلى جنب بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك فيقولون، إن إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقصر الطرق للإصلاح السياسي.

يرى المفكر عبد الرحمن الكواكبي، بأن الطراز النبوي المحمدي في الأمة العربية، لم يوجد إلا في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وأما بعدهما فقد أخذ في التناقص منذ حكم الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأصبحت الأمة الإسلامية تطلب ذلك العهد المحمدي وتبكيه إلى الآن. هذا، وسيظل الحال هكذا إلا إذا تم تعويضه بنظام الشورى الذي نقله الغرب عن الإسلام بعد أن وضع له آليات والصقه باسم "الديمقراطية" وتوسع به ليشمل كل مناحي حياة الفرد في المجتمع. لهذا يقال إن الغرب استفاد من الإسلام أكثر مما استفاد المسلمون من الإسلام.. أخذ الغرب المعاملات وترك للمسلمين العبادات.

المستبد أيًا كان لا يشعر براحة واستقرار إلا إذا شعر بأن أي نبوغ في الرعاية لا يعمل لخدمته أو لأجله. وأن المستبد يبغض العلماء في أمته إلا إن كانوا علماء الحاكم، لأن للعلم سلطاناً قوياً فيصغر المتجبر كلما وقعت عيناه على عالم أرقى منه علماً ومعرفة، وينسحب هذا أيضاً على القادة السياسيين ومن هم أوسع أفقاً من الرعاية خصوصاً إذا كانوا في صفوف المعارضة التي يطاردها المستبد. لهذا يكون بين العلم (المعارضة الخيرة) والاستبداد حرب دائمة خفية يتجاذب خلالها الطرفان عوام الناس، فلا ينام المستبد ولا تقر له عين ولا يهنأ له بال. العوام إذا كانوا جهلاء خافوا الحاكم واستسلموا، وإذا وعوا جاهرُوا برأيهم وإن قالوا فعلوا.

هذا، ومما يؤسف له أن بسبب الجهل المتفشي وقلة الوعي في الأمة، نجد عامة الناس هم أداة القوة للمستبد وغذاؤه. ومن الحكام القساة من يتسلط على الرعاية ويستعرض قوته فيهلل له العامة لصرامته، فإن اغتصب حقوقهم يدعون له لأنه

أبقى على أرواحهم، وحينما يهينهم ويذلهم يمدحون خصاله، وإذا حرض بعضهم على بعض يتفآخرون بسياسته وذكائه، ان قتل منهم بعضا يحمده لأنه لم يستمر في القتل فهو رحيم. العوام يقتلون أنفسهم بأيديهم بسبب الجهل الذي يملؤهم بالخوف. المستبد يخاف قول الناس، لا اله إلا الله - التي هي أحد أركان الإسلام، لأن معناها أنه لا يجب الخضوع إلا للعظيم القهار ذي الأسماء الحُسنَى.

ما الفرق إذا كان المستبد حاكماً للناس وهو من أبناء جلدتهم أو كان مستعمراً أو محتلاً من الأعداء الأجانب ما دام يسوس الأمة كمن يركب حماراً لا يرحمه سواء كان مالكه الحقيقي أو سارقه. المستبد يعطي المناصب أحياناً لبعض العارفين الأذكياء على أمل أن يستوعبهم ويجعلهم مخلصين في خدمته وتحقيق أهوائه ويحتويهم بالشكل الذي يرغبه، فيصيرون له أعواناً يحذرون على أمل أن يصلحوا من حاله وأحوال مواطنيهم ويصيرون مندفعين فرحين بها هو الحاكم حسب ظنهم وقد اعتدل وعرف الطريق الصحيح، فإذا لم يعجب الحاكم حال تصرفهم ولم يستطع ان يبدل فضائلهم يعمل على إبعادهم، ولهذا لا يستوطن عنده إلا الجاهل التافه قليل العلم والذكاء.

لو تلفتنا حولنا سنجد الكثير من هؤلاء وهؤلاء في كل طبقات هرم الحكم من القاعدة حتى القمة. الناس قبلوا الحكومات على أمل أن تقوم على خدمتهم، والاستبداد قلب الحق إلى باطل، فجعل الرعية خادمة للراعي، فقبلت واستكانت، فخسرت كثيراً وضاع قرارها، وتأجلت وحدتها العربية الكبرى.

لقد استطاع علماء النهضة في بلاد الغرب، الذين ركبوا موجة الإصلاحات الدينية التي أدت إلى نشوء الدولة القومية القوية المستعمرة لغيرها، أولئك الذين أثروا في طريقة الخروج بأممهم من حظيرة المسيحية وآدابها النفسية إلى الانطلاق وتطويع الطبيعة مقتنعين بأن فطرة الإنسان وضميره يغنيانه عن الدين الذي يعمل كمخدر للعقول بل ويجعل الإنسان ينسى ما يلم به من مقلقات الهموم. ساعدهم على ذلك انتشار نور العلم الذي كان أصلاً في خدمة الدين كما كان عند قدماء المصريين أيضاً وغيرهم. هكذا استطاع هؤلاء أن ينشئوا حركة قوية في أوروبا اغتنتها

زعماء النهضة وأضافوا مقومات أدبية في مجالات شتى، فاستبدلوا مرساة الدين بفضاء الحرية وأطلقوا على الحرية أوصافاً جمالية متنوعة وألبسوها أثواباً مزركشة ولم يبالوا بجعلها حسناً جميلة. كما استبدلوا بالطاعة للحكام الطغاة الاشتراك في الشؤون العامة التي تؤدي إلى حب الوطن، ولم يثنهم شيء عن تحويل الأمور التي كان الدين فيها حازماً إلى "الغاية تبرر الوسيلة" أو الواسطة مثل إمكان صرف المال المسروق في سبيل الخير، وغير ذلك مما يأفقه الإنسان الشرقي لما بين الغربي والشرقي من فرق في الطبائع والغرائز والأخلاق والآداب والتربية.

لهذا فالإنسان الغربي مادي، عزيز النفس، رسمي في المعاملة، نهم، عديم القناعة، يحب أن يأخذ ويستأثر، لا يهادن في الانتقام، فهو لا يحتكم إلى مبادئ التسامح ولا يعفو، يخلق القانون في مجتمعه ويطبقه. أما الإنسان الشرقي في المقابل، فهو أدبي في العموم وليس مادياً، محب، مرهف الحس، ضعيف القلب لأنه فردي على صعيد العمل، مملوء الوجدان وعاطفي كثيراً، يميل للرحمة حتى لو كانت في غير موضعها، يميل للتسامح مع أعدائه، يرى الكرامة والمجد في المروءة، ويرى الغنى في القناعة والكرم، يغار على العرض، وينتصر للدين.

لهذا، يوجد فرق كبير بين الإنسان الشرقي والغربي لو دققنا في صفات كل منهما ومضينا إلى تحليلها بالتفصيل. قد يفضل الإنسان الشرقي في السلوكيات الفردية، فهو كشخص ذو دين، مستقل، قوي، نافذ، يعتبر العرض أهم شيء. أما الإنسان الغربي فيفضل العمل الجماعي والنظام والالتزام بالقانون، ومفخرة الإنسان الغربي أولاً وقبل أي شيء القوة والعزة. ما زال العربي يعيش في الماضي والخيال، والغربي يدق أبواب المجلات.

إذن لا بد من إعادة قراءة المشروع النهضوي العربي قراءة جدلية صحيحة تستند إلى فهمنا وفهم الآخر ورؤيته أيضاً حتى نستطيع أن نتعامل مع الآخر على قدم وساق وندخل ميدان المنافسة الشريفة من أجل الأفضل في تحسين الحياة البشرية، وإلا فإن تفسيراتنا المكانية والزمانية لثقافتنا تظل خجولة ومتواضعة.

وفق هذا التمهيد: هل نجح العرب مثلاً في تعريف تاريخنا العربي؟

لأجل أن تكون تفسيراتنا في مكانها الصحيح، لا بد أن يكون الجواب واضحاً وبسيطاً وكما هو في الحقيقة. لهذا، فالجواب على السؤال، هل نجح العرب.. إلى آخر السؤال، فأما حتى الآن فيبدو أننا خسرنا عامل الزمن، ولم يبق منه لنا سوى التمجيد والتغني بما ليس موجوداً، واستبدل به صراع أيديولوجي في الأمة يفتقد إلى القراءة النقدية، فلم يتبق إلا التقسيمات الطائفية والقبلية والحزبية وأشياء أخرى مثلها، للأسف أدت كلها إلى استهلاك العامل الزمني وبالتالي خسرنا كثيراً في الجغرافيا والسياسة. إن عدم القدرة على مشاهدة الوجه الحقيقي للحالة، والفشل في تفسير التاريخ العربي وقراءته بطريقة نقدية صحيحة، هو دليل على العجز والتفوق بين طيات قراءات الآخر بسبب هذه الصورة الهلامية.

لا شك في أن المجتمع العربي مليء بالتناقضات والمشاكل، ويحتاج إلى تمحيص وقراءة عقلانية ونقدية تاريخية تجد الملاءمة مع المجتمع الذي نتطلع إليه. إن قضايا الوطن العربي ومشاكله لا يمكن معالجتها بنظريات لا تأخذ الحال العربي كما يعرفه أهله. الدول المتقدمة التي دائماً تتدخل في شؤوننا لأجل مصالحها، حينما تعالج مشاكلها الداخلية، تجعلنا نتأثر بما عندها فكان هذا حالنا دائماً، لذلك بقينا في موقف المدافع أو المبهور بما تفعله تلك الدول. إن علينا أن نفهم التاريخ ونفسره كما نحبه نحن كيف يكون، وليس كما يتطابق مع الآخر. يجب أن نقرأ التاريخ بعقولنا، وليس بعقلية "فرنسيس فوكوياما" صاحب مقالة نهاية التاريخ الذي يقول ما معناه، أن الحضارة الغربية قد انتصرت ولا شيء بعدها. وليس بعقلية "صموئيل هنتجتون" صاحب نظرية صراع الحضارات، القائل، "إن المشكلة لا تتعلق فقط بالإسلاميين الأصوليين وإنما بالإسلام نفسه". فالتعريفات العلمية يمكن أخذها من أي جهة، وأما الثقافة فهي خاصة لأنها من خصوصيات مجتمعها. العلم والفكر

ليس لهما وطن، أما الثقافة فلها وطن ولها عمق بشرط ألا توظف الثقافة عامل اللغة في صناعة تاريخ فوق التاريخ انسجاماً مع إدعاء أيديولوجي يجعل القراءة طائفية وقبلية وحزبية.

إن تعريف التاريخ وأي تاريخ لأي أمة، ليس مثل تعريف النظريات العلمية الرياضية والطبية وغيرهما من التي يمكن استيرادها، بل إن المفروض تعريف التاريخ ونقده بناء على الواقع، وجعله دعامة نستند إليها مهما كانت التراكمات التي تطور وجهة النظر بعد ذلك. إن الفهم الأمريكي الذي يأخذ بتعريفات فوكوياما وهنتجتون تجاه العالم العربي، لم يصب وإنما خطأ خطأ كبيراً لأنه أغفل عامل الزمن لأن التاريخ لا يتوقف. لقد نسي فوكوياما وهنتجتون عامل التراكم الديمقراطي للأمة الأمريكية، فحتى الديمقراطية تتطور مع الزمن، وكذلك الآخرون تتطور أيديولوجيتهم. إن الديمقراطية الأمريكية مثلاً، لا يمكن أخذها كما هي وتطبيقها في أي مجتمع آخر دون المنظور التاريخي الخاص لذاك المجتمع، لأن الديمقراطية الأمريكية لم تكن كما هي عليه اليوم قبل مائة عام مثلاً، إذا كيف يحكم "فوكوياما" بنهاية التاريخ وبن الحضارة الغربية ما بعدها من حضارات؟ هل نسي فوكوياما بأن الشيوعية قد اختفت وكانت قبل أن تتحلل تقول بأنها ستسود على غيرها؟

هنا يكمن التحدي لنا نحن العرب، فهل نستطيع حقاً أن نقدم صورة تكون الوجه الحقيقي بما يتلاءم مع خصوصية مجتمعنا الذي ورث البطركية الأبوية التي لازمت تاريخنا على مر العصور؟